إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسرًا

الاستلام: 20 / نوفمبر / 2024
التحكيم: 1/ ديسمبر /2024
القبول: 9/ يناير /2025

جميل جمال محمد حنونة [1]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ جامعي غير متفرغ بالجامعات الفلسطينية، فلسطين
* عنوان المراسلة: jhanoneh@iugaza.edu.ps

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسرًا

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل المشكلات الاجتماعية والنفسية، والاقتصادية، واعتمد الباحث على المقابلات الفردية والمعايشة الفعلية لعدد (60) من أفراد عينة الدارسة من النازحين في شمال قطاع غزة.

توصَّلت الدراسة إلى مجموعةٍ من النتائج، أهمها: إنَّ عملية النزوح المتكرر تسببت في تدهور الأوضاع الاقتصادية لجميع الأسر، وكلفتهم الكثير؛ جراء فقدانهم لأغراضهم المعيشية، وتُعَّد فئات النساء والأطفال وكبار السن هي الفئات الأكثر تأثرًا بسبب عمليات النزوح القسري، خاصةً بعد فقدان الرجال الذين توكل لهم إعالة أسَرهم، كما تبين أنَّ عددًا كبيرًا من أفراد الأسر تعرَّض للصدمات والاضطراب النفسي قبل أثناء عملية النزوح القسري، حيث تعرَّضت للاستهداف المباشر، كما تعرَّض بعضهم للاكتئاب النفسي بعد فقدانهم بعض أفراد أسَرهم نتيجة التعرض للقتل.

أوصت الدراسة بضرورة اتباع إستراتيجيات التدخل المهني لتحقيق رعاية النازحين من قبل المؤسسات المختصة، والعمل وفق مسارات بعيدة المدى لمواجهة مشكلاتهم الناتجة عن النزوح، والاعتماد على السياسات الاجتماعية لتوفير الحلول العلاجية والوقائية عاجلًا، وتعزيز فرص حصول الفئات المستهدفة على حقوقهم، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية لهم، قيام الاختصاصيين الاجتماعيين بتعزيز دور الأسرة في المجتمع، والعمل على رفع مستواها عبر توفير الدعم النفسي واللوجستي لقيام الأسرة بأدائها الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجيات، التدخل المهني، الخدمة الاجتماعية، حل المشكلات، النزوح القسري.

Professional Intervention Strategies in Social Service to Solve the Problems of Forcibly Displaced People

Jamil Jamal Hannoona [1, *]

Abstract:
The study aimed to identify the strategies of professional intervention in social service to solve social, psychological, and economic problems. The researcher relied on individual interviews and actual coexistence with (60) individuals from the study sample of displaced persons in the northern Gaza Strip.

The study reached a set of results of which are: the repeated displacement process caused a deterioration in the economic conditions of all families, and cost them a lot due to the loss of their livelihoods. Women, children and the elderly are the most affected groups due to forced displacement. It also became clear that a large number of family members were exposed to shocks and psychological disturbance before and during the forced displacement process, as they were directly targeted, and some were exposed to psychological depression after losing some of their family members as a result of being killed.

The study recommended the necessity of following professional intervention strategies to achieve care for the displaced, by the competent institutions, and relying on social policies to provide urgent therapeutic, and working to achieve social justice for them.

Keywords: *Strategies, Professional Intervention, Social Work, Problem Solving, Forcibly Displaced Persons.*

[1] Part-time University Prof. Assist at Palestinian Universities, Palestine
* Corresponding Author address: jhanoneh@iugaza.edu.ps

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

مقدمة الدراسة

يُعدُّ النزوح القسري ظاهرةً متنامية تحمل معها أعباءَ إنسانيةً واجتماعيةً واقتصاديةً عميقة، حيث يضطر الأفراد إلى مغادرة أوطانهم؛ نتيجةً للنزاعات المسلحة، أو الكوارث الطبيعية، أو الاضطهاد السياسي أو الاجتماعي، يعيش النازحون قسرًا ظروفًا قاسية تعرِّضهم للعديد من المشكلات الاجتماعية، مثل فقدان الهوية، والعزلة، وصدمة الفقد ، وتحديات التكيف مع البيئات الجديدة، وفقًا لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR, 2022) بلغ عدد النازحين قسرًا أكثر من (89.3) مليون شخصٍ في نهاية عام (2021)، وهو رقم قياسي يعكس حجم التحدي العالمي لهذه الظاهرة (UNHCR, 2022).

في ظل هذه التحديات، تبرز أهمية الخدمة الاجتماعية باعتبارها إطارًا منهجيًا وعمليًا للتعامل مع قضايا النازحين، عبر تبنِّي إستراتيجيات تدخلٍ مهني تهدف إلى دعم الأفراد والمجتمعات النازحة لتحقيق التكيف والاندماج وإعادة بناء حياتهم، كما يشير (زيدان، 2021) في دراسته إلى أنَّ دور الخدمة الاجتماعية يتجاوز تقديم المساعدات الإنسانية إلى التأسيس لحلولٍ مستدامةٍ عبر العمل على تحسين الظروف الاجتماعية والنفسية للنازحين.

تركز هذه الدراسة على تحليل وتطوير إستراتيجيات التدخل المهني في مجال الخدمة الاجتماعية التي تستهدف معالجة مشكلات النازحين قسرًا، ويأتي ذلك استنادًا إلى أسسٍ علميةٍ ومهنية، بما يشمل تقييم الاحتياجات الفعلية، التخطيط للتدخل، وتطبيق ممارساتٍ مبتكرةٍ مبنيةٍ على التشاركية مع النازحين والمجتمعات المضيفة، وفقًا للعالم (Saleebey, 2012) الذى يعد أنَّ تبنِّي منظور القوة (Strengths Perspective) في الخدمة الاجتماعية خطوةً أساسية، حيث يُمكِّن النازحين من استكشاف إمكانياتهم وقدراتهم الذاتية للتغلب على التحديات.

كما تتناول الدراسة نماذج وتجارب دوليةً وإقليميةً ناجحةً تظهر فعالية هذه الإستراتيجيات، ووفقًا لما ذكره (Walsh, 2006) في كتابه حول الصدمة والمرونة، فإنَّ تصميم التدخلات المهنية يعتمد بنحوٍ كبيرٍ على تعزيز قدرة الأفراد على التكيف، وبناء شبكة دعمٍ اجتماعي فعَّالة، كما تهدف بحسب (الرفاعي، 2019) إلى سد فجوةٍ معرفيةٍ في الأدبيات المتعلقة بالخدمة الاجتماعية ودورها في معالجة مشكلات النزوح القسري، عن طريق تحليل السياقات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المرتبطة بهذه الظاهرة، وتسليط الضوء على أدوات وأساليب التدخل الفعَّالة.

الدراسة الاستطلاعية

أجرى الباحث دراسةً استطلاعيةً للوضع الحالي في مخيمات النزوح، هدفت إلى زيادة الإلمام بموضوع الدراسة من الناحيتين الأكاديمية والتطبيقية، حيث اعتمدت الدراسة الاستطلاعية على الرسائل، والدوريات العلمية، والكتب، والمجلات، والتقارير، والنشرات، والإحصائيات، والمواقع الإلكترونية، والتي ترتبط بجمع البيانات عبر المقابلات الشخصية، للمساعدة في تحديد مشكلة الدراسة وبلورتها، وتحديد البيانات اللازمة لاختبار وتصميم الأسئلة، وتحديد أهداف الدراسة، ومتغيراتها الأساسية، وطرق قياسها، والأساليب المناسبة لجمعها، وتنقسم

الدراسة الاستطلاعية إلى بياناتٍ خاصةٍ بالمتغير المستقل، إستراتيجيات التدخل المهني، وبياناتٍ خاصةٍ بالمتغير التابع مشكلات النازحين قسرًا.

مرَّت هذه الدراسة بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى (الدراسة النظرية المكتبية):

جرى عبرها رصد بعض المؤشرات الخاصة بمراكز النزوح، وتوصيف مجال التطبيق، والمرحلة الثانية: المقابلات الشخصية مع مجموعةٍ من النازحين قسرًا في مراكز النزوح محل الدراسة.

المرحلة الثانية (المقابلات الشخصية):

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، اعتمد الباحث أسلوب المقابلات الشخصية، باعتبارها أداة بحث، بما يخدم أهداف الدراسة، وذلك عن طريق بطاقة المقابلة لجمع البيانات الأولية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة: التعرُّف على إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسرًا، وذلك على النحو الآتي:

اعتمدت الدراسة الحالية على أسلوب المقابلات الشخصية، حيث أجرى الباحث مقابلةً شخصيةً مع عددٍ من النازحين قسرًا في مراكز النزوح، وكان الهدف من المقابلة هو التعرُّف على آرائهم ومقترحاتهم ووجهات نظرهم بشأن إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية، لحل مشكلات النازحين قسرًا، وجاء إطار المقابلة على ثلاثة محاور:

- المحور الأول: الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات الشخصية:

جاءت أهم النقاط التى تناولها الباحث عبر مجموعةٍ من المقابلات مع عدد من النازحين قسرًا في مراكز النزوح، بلغ عددهم (20) من النازحين قسرًا، بواقع (5) نازحين قسرًا من كل مخيم من مخيمات النزوح في شمال قطاع غزة محل الدراسة.

- المحور الثاني: أهم الجوانب التى تناولها الباحث في المقابلات:

أجرى الباحث المقابلة بحسب ما أشار إليه خبراء البحث العلمي، ومنهم (Milne, 2015) إلى أنَّه من المفضَّل استخدام أكثر من أداةٍ لجمع البيانات؛ وذلك لتسليط الضوء بطريقةٍ أكثر عمقًا لتفسير الظاهرة محل الدراسة، وتوصَّل الباحث من هذه المقابلات إلى وجود عددٍ من مواطن الضعف حول استخدام إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسرًا، وكانت أهم الجوانب التي تناولتها الدراسة من المقابلات مع النازحين قسرًا في مخيمات النزوح موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسرًا

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الترتيب
1	أثرت عملية النزوح القسري على ظهور حالات، كالترمل، والتيتم، والجوع، والفقر.	4.21	84.16	1

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

2	يقدم الاختصاصي الاجتماعي المساعدة للأسر الفلسطينية من الناحية الاقتصادية بعد تعرضهم للنزوح القسري المتكرر.	3.51	70.14	8
3	يسهم الاختصاصي الاجتماعي والنفسي في المساعدة على منح القوة للأسر الفلسطينية بعد تعرضهم للنزوح القسري، كتقدير المشاعر، وتعزيز الكفاءة الذاتية.	3.44	68.86	9
4	يؤثر التدخل المهني للاختصاصي الاجتماعي على الأسر النازحة من الناحية النفسية والصحية والبيئية.	4.07	81.47	3
5	يساعد تدخل الاختصاصي الاجتماعي والنفسي على إحداث تغيير عبر التشبيك مع المؤسسات التي تعني في تقديم الرعاية للنازحين.	4.16	83.22	2
6	يقدم الاختصاصي الاجتماعي الرعاية الاجتماعية والنفسية للنازحين لتقبل العيش في مراكز الإيواء.	3.33	66.57	10
7	يقوم الاختصاصي الاجتماعي بدور لمساعدة الأسر النازحة لزيادة فاعلية وظائفهم الاجتماعية وقدراتهم على تفهم مشاعرهم، وتعديل سلوكياتهم، وتعليمهم كيفية التعامل مع المواقف والمشكلات.	4.03	80.67	4
8	يجري الاختصاصي الاجتماعي بحثًا اجتماعيًا، ويجمع البيانات الخاصة بالأسر النازحة، ويعرفهم بالمشكلات الناتجة عن العيش في مراكز الإيواء.	3.89	77.73	6
9	يُعدُّ التدخل العلاجي للاختصاصي الاجتماعي والنفسي له الأثر بعد تعرض النازحين للصدمات والاضطراب النفسي إثر النزوح.	3.97	79.47	5
10	يتدخل الاختصاصي الاجتماعي مهنيًا بتوعية الأسر النازحة بالتوعية المجتمعية إثر غياب دور المؤسسات الدولية والمحلية والأهلية التي تعنى بذلك.	3.73	74.67	7

المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج المقابلة الشخصية، (2024).

- **المحور الثالث: مظاهر المشكلة التى توصَّل إليها الباحث من المعلومات والإحصائيات:**

على ضوء ما سبق، ومن المقابلات التى أجراها الباحث، بالإضافة إلى مجموعة الأسئلة التى وجهها الباحث للنازحين قسرًا في مخيمات النزوح، فقد توصَّل من تلك المقابلات إلى مجموعةٍ من النقاط التي تمثل مظاهر مشكلة الدراسة، كما هو موضح فى الجدول السابق لنتائج المقابلة الشخصية، وهي على النحو الآتي:

- **جاءت الفقرة "أثرت عملية النزوح القسري على ظهور حالات، كالترمل، والتيتم، والجوع، والفقر" فى المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي نسبي قدره (84.16٪)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقةً بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعزو الباحث ذلك لارتكاب جيش الاحتلال الإسرائيلي مجازرَ وإباداتٍ جماعية، وإجبار المواطنين على الإخلاءات القسرية، مما نتج عن ذلك المزيد من الشهداء من الأطفال والنساء والمسنين، وهدم البيوت، وحصار المواطنين في مراكز الإيواء، ومنع إدخال المواد الغذائية ومواد التدفئة، وقطع التيار الكهربائي، وغياب الرعاية الصحية نتيجة هدم المستشفيات.**

- حصلت الفقرة "يساعد تدخل الاختصاصي الاجتماعي والنفسي على إحداث تغيير عبر التشبيك مع المؤسسات التي تعني في تقديم الرعاية للنازحين" على المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي نسبي قدره (83.22٪)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقةً بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعزو الباحث ذلك قيام الاختصاصي الاجتماعي عبر المبادرات والمؤسسات والتشبيك بتلمس احتياجات النازحين واحتكاكه المباشر بهم ساعده على تقديم المساعدة في نقل الصورة الحقيقية لاحتياجات النازحين قسرًا الى المؤسسات التي تعنى بتقديم المساعدات الإنسانية وفق احتياجات النازحين قدر المستطاع.

- جاءت الفقرة "يؤثر التدخل المهني للاختصاصي الاجتماعي على الأسر النازحة من الناحية النفسية والصحية والبيئية" فى المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي نسبي قدره (81.47٪)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقةً بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ النازحين قسرًا بحاجةٍ ماسةٍ للدعم النفسي والاجتماعي.

- جاءت الفقرة "يقوم الاختصاصي الاجتماعي بدور لمساعدة الأسر النازحة لزيادة فاعلية وظائفهم الاجتماعية وقدراتهم على تفهم مشاعرهم، وتعديل سلوكياتهم، وتعليمهم كيفية التعامل مع المواقف والمشكلات." فى المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي نسبي قدره (80.67٪)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقةً بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعزو الباحث إلى قيام الباحثين الاجتماعيين والنفسيين بدورهم بعمل ورشاتٍ توعويةٍ وتثقيفيةٍ لجميع الفئات من النازحين، وتعزيز الصمود الاجتماعي والنفسي لهم.

- جاءت الفقرة "يُعدُّ التدخل العلاجي للاختصاصي الاجتماعي والنفسي له الأثر بعد تعرض النازحين للصدمات والاضطراب النفسي إثر النزوح" فى المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي نسبي قدره (79.47٪)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقةً كبيرةً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعزو الباحث ذلك بسبب النزوح المتكرر للأسر، وتعرضهم للإبادة الجماعية بنحوٍ مستمرٍ وممنهج، وحالات القتل البشعة التي يتعرض لها النازحين في مراكز الإيواء جعلهم في حالة اضطرابٍ نفسي وجسدي دائمٍ ومستمر.

- جاءت الفقرة "يجري الاختصاصي الاجتماعي بحثًا اجتماعيًا، ويجمع البيانات الخاصة بالأسر النازحة ويعرفهم بالمشكلات الناتجة عن العيش في مراكز الإيواء" فى المرتبة السادسة، وبمتوسط حسابي نسبي قدره (77.73٪)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقةً كبيرةً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ الجهات المانحة تطلب تحديث البيانات والتوثيق بالصوت والصورة أثناء تقديم المساعدات، والدعم والإرشاد النفسي والاجتماعي.

- جاءت الفقرة "يتدخل الاختصاصي الاجتماعي مهنيًا بتوعية الأسر النازحة بالتوعية المجتمعية إثر غياب دور المؤسسات الدولية والمحلية والأهلية التي تعنى بذلك" فى المرتبة السابعة، وبمتوسط حسابي نسبي قدره (74.67٪)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقةً كبيرةً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعزو الباحثذلك إلى تقديم المؤسسات المساعدات الغذائية والاعتماد على التوعية المجتمعية على المبادرات الفردية، والقائمين على إدارة مراكز الإيواء.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

- جاءت الفقرة "يقدم الاختصاصي الاجتماعي المساعدة للأسر الفلسطينية من الناحية الاقتصادية بعد تعرضهم للنزوح القسري المتكرر" في المرتبة الثامنة، وبمتوسط حسابي نسبي قدره (70.14٪)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقةً بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. ويعزو الباحث ذلك بسبب معايشة الاتخصاصي الاجتماعي لنفس الظروف التي يتعرض لها جميع النازحين في مراكز الإيواء، وكذلك الحاجة الماسة للمساعدة بعد فقدان النازحين لأموالهم وممتلكاتهم وكل مقومات الحياة، لذا، ظهرت الحاجة لتقديم المساعدات الاقتصادية خصوصًا في ظل الارتفاع الرهيب للأسعار، وفقدان الموارد المالية.

- حصلت الفقرة "يسهم الاختصاصي الاجتماعي والنفسي في المساعدة على منح القوة للأسر الفلسطينية بعد تعرضهم للنزوح القسري كتقدير المشاعر، وتعزيز الكفاءة الذاتية" على المرتبة التاسعة، وبمتوسط حسابي نسبي قدره (68.86٪)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقة جيدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعزو الباحث ذلك إلى تعرض جميع أبناء قطاع غزة لنفس الظروف، والى نفس عوامل النزوح، ونفس القلق والتوتر النفسي، عن طريق الممارسات الممنهجة التي يمارسها الجيش الإسرائيلي ضد النازحين في قطاع غزة.

- جاءت الفقرة "يقدم الاختصاصي الاجتماعي الرعاية الاجتماعية والنفسية للنازحيين لتقبل العيش في مراكز الإيواء" فى المرتبة العاشرة، وبمتوسط حسابي نسبي قدره (66.57٪)، وهذا يعني أنَّ هناك موافقةً جيدةً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعزو الباحث ذلك إلى ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية نتيجة الواقع المفروض في مراكز الإيواء على النازحين قسرًا والقادمين من بيئاتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وعلميةٍ وثقافيةٍ مختلفة، اضطروا إلى العيش في غرفٍ وخيامٍ متجاورةٍ في مركز الإيواء، مما خلق واقعًا جديدًا يتسم بعدم التجانس والانسجام، نتج عنه الكثير من المشكلات.

ويتضح للباحث من المؤشرات السابقة، بأنَّ كل تلك العوامل صحيحة، وقد تباينت إجابات المبحوثين بسبب اختلاف أهميتها بالنسبة لهم، حيث عبَّر كل منهم عن العامل الأهم بالنسبة له.

مصطلحات الدراسة

اقتصرت الدراسة على المصطلحات التي جرى استخدامها على النحو الآتي:

- **الإستراتيجية (The Strategy):** تصور الرؤى المستقبلية للمنظمة، ورسم غاياتها على المدى البعيد، وتحديد أبعاد العلاقات المتعلقة بينها وبين بيئتها، بما يسهم في بيان الفرص والمخاطر المحيطة بها، ونقاط القوة والضعف المميزة لها، وذلك بهدف اتخاذ القرارات الإستراتيجية المؤثرة على المدى البعيد ومراجعتها وتقويمها (المغربي، 2006، ص35)، كما أنَّ الإستراتيجية في تنظيم المجتمع تستخدم للدلالة على المنهج الذي يستخدمه المنظم الاجتماعي لتحقيق أهداف الطريقة (صادق، 1998، ص340).

- **التعريف الإجرائي للإستراتيجية:** مجموعة السياسات والأساليب والوسائل التي يمارسها الاختصاصي الاجتماعي بكفاءةٍ وفاعليةٍ بنحوٍ مخططٍ منهجي ومدروس؛ لتحقيق الهدف المنشود، وحل مشكلات النازحين على المدى البعيد.

- **التدخل المهني:** الأنشطة العملية المنظمة التي يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي التي تتضمن الفهم الواعي للعميل كشخص في موقف بهدف الوصول إلى التغيير المطلوب في شخصيته وفى المواقف والظروف الاجتماعية المحيطة به بصورةٍ متكاملة (سليمان،2016: ص575).

- **التعريف الإجرائي للتدخل المهني:** هي العمليات والأنشطة التي يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي عبر إستراتيجيات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، بالاعتماد على المعلومات والأدوات المتاحة، بهدف التغيير المطلوب لواقع النازحين.

- **الخدمة الاجتماعية:** طريقة علمية لخدمة الإنسان، ونظام اجتماعي يقوم بحل مشكلاته، وتنمية قدراته، ومعاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع للقيام بدورها، وإيجاد نظمٍ اجتماعيةٍ يحتاج إليها المجتمع لتحقيق رفاهية أفراده (فهمي :2001: ص6).

- **التعريف الإجرائي للخدمة الاجتماعية:** هي الممارسة المهنية للاختصاصي الاجتماعي لمساعدة الأفراد والجماعات النازحة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والنفسية والمعيشية، في ظل انعدام فرص الحياة، وغياب جميع المقومات والإمكانيات الحياتية.

- **حل المشكلات:** هي مجموعة العمليات التي يقوم بها الفرد، مستخدماً المعلومات والمعارف التي سبق أن تعلمها، والمهارات التي اكتسبها في التغلب على موقفٍ جديدٍ وغير مألوفٍ له، بالسيطرة عليه والوصول إلى حل (والي: 2010: ص5).

- **التعريف الإجرائي لحل المشكلات:** استخدام المعرفة والخبرات السابقة المكتسبة، للسيطرة على مشكلات النازحين عبر الدراسة، والتشخيص، واقتراح الحلول لعلاج مشكلاتهم، وصولاً للحل الأمثل.

- **النازحين:** يعرِّف قاموس وبستر النازح: شخص طرد أو رُحِّل أو أجبر على الفرار من بلد جنسيته أو اقامته المعتادة من قبل القوات أو عواقب الحرب أو الاضطهاد (webster)، وقد عرَّفه قاموس كولن: النازح هو من اضطرَّ لمغادرة المكان الذي يعيش فيه، خاصة بسبب الحرب (رديف وآخرون،2022، ص328).

- **النزوح قسرًا:** هجرة إجباريةٌ نتيجةً للظروف الصعبة، والحروب، والكوارث الطبيعية، فهي نزوحٌ اضطراري من أجل المحافظة على الحياة (عثمان2005: ص25).

- **التعريف الاجرائي للنازحين:** مجموعة من الأفراد والأسر والجماعات الفلسطينية في قطاع غزة الذين تعرضوا للتحرك والتنقل الجبري من مناطق سكناهم لمناطق أكثر أمنًا، بعد تعرضهم لقوةٍ غاشمةٍ من قبل الاحتلال الاسرائيلي، عبر طرقٍ ومسالكَ يحدِّدها العدو مسبقًا، للسير عبرها تحت تهديد السلاح داخل حدود قطاع غزة.

يتبين من التعريف، لابد من توافر شروط حتى يكتسب الشخص صفة النازح، وهي كالآتي:

1. الإكراه المفاجئ على الفرار من المسكن.
2. أن يكون بأعدادٍ كبيرة.
3. أن يكون الفرار لأسبابٍ محدودة.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

4. ضمن حدود الدولة (الحمدان، 2022، ص550).

مشكلة الدراسة

لاحظ الباحث مدى التحديات المتعلقة بالنزوح القسري، حيث تمثلت مشكلة الدراسة من أثناء تواجد الباحث ومعايشته المشكلات التي واجهت النازحين في قطاع غزة إثر حرب الإبادة على قطاع غزة (2023)، والتي اتسمت بالكثير من الاضطرابات النفسية، والمشكلات الصحية والاجتماعية، وانعدام الأمن الغذائي، ولعل من أهم مبررات اختيار موضوع الدراسة ملاحظة نقص المهارات المتعلقة بتقديم الرعاية الاجتماعية، والافتقار لتطبيق العدالة الاجتماعية من قبل المؤسسات الاجتماعية "الدولية والحكومية والأهلية" بين الأسر النازحة، مما دفع الباحث لتناول موضوع الدراسة "إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين".

واستناداً إلى ما سبق ذكره، يعتقد الباحث بأهمية القيام بالدراسة، حيث تواجه مخيمات النزوح العديد من الصعوبات والمشكلات، ووصف الواقع الكارثي والأليم الذي تشهده الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، حيث جاءت هذه الدراسة لتقدم التفسيرات الموضوعية لواقع النازحين، وما يواجهونه من مشكلات، وعبر اتخاذ الوسائل والإجراءات، وتوظيف الأدوات المناسبة باستخدام إستراتيجيات الرعاية الاجتماعية في محاولة رسم خطوطٍ وآلياتٍ جديدةٍ للتعامل مع هذه المشكلات، ولمساعدة العاملين في مجال العمل الاجتماعي، والاستفادة من نتائج هذه الدراسة، ومن اطلاع الباحث على نتائج الدراسة الاستطلاعية، ونتائج المقابلات الشخصية التي أجراها مع العديد من النازحين قسراً، وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدارسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسراً؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، والنفسية والصحية؟
2. ما إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل المشكلات الديموغرافية، والسكنية، والبيئية؟
3. ما أدوار الاختصاصي الاجتماعي في التدخل المهني لحل المشكلات النازحين قسراً؟
4. ما فاعلية استخدام إستراتيجيات التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسراً؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرُّف على إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسراً، وذلك عبر تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. معرفة إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل المشكلات الاجتماعية والنفسية، والاقتصادية، والنفسية والصحية.
2. التعرُّف إلى إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل المشكلات الديمغرافية، والسكنية والبيئية.
3. معرفة أدوار الاختصاصي الاجتماعي في التدخل المهني لحل المشكلات النازحين قسراً.
4. الكشف عن فاعلية استخدام إستراتيجيات التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسراً.

أهمية الدراسة

ويمكن تحديد جوانب أهمية الدراسة من المساهمة والإضافة المتوقعة منها، وكما يأتي:

الأهمية العلمية:

1. تعدُّ هذه الدراسة من الدراسات النادرة في فلسطين - في حدود علم الباحث.
2. تعكس سبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والبيئية في كون النازحين وأزماتهم مستمرة.
3. تسهم الدراسة في مدِّ المكتبات العلمية بهذا النوع من الدراسات؛ للاستفادة منها في البحث العلمي في مجال الرعاية الاجتماعية، والعمل في المجال الاجتماعي.
4. تعدُّ مرجعًا للباحثين والمهتمين في تخصص العمل الاجتماعي.

الأهمية العملية:

1. تبرزأهميتها من التعرُّف على إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسرًا، وما ترتب على هذه المشكلات.
2. تعمل على توظيف طرق الخدمة الاجتماعية لمعالجة المشكلات الناتجة عن عمليات النزوح المتكررة وفق الأدوات والإمكانيات المتاحة.
3. تعزيز دور العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية في المؤسسات الدولية والمحلية والحكومية المقدمة للخدمات الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية للأسر النازحة.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية.

1. دراسة (صديق، 2023) التي هدفت الدراسة التنقيب في إشكالية النزوح في دارفور، حيث بقيت المشكلة عصية على الحل النهائي، ومعرفة إلى أي مدى يسهم حل مشكلة النزوح في استدامة الاستقرار في دارفور، ومدى إمكانية العودة الطوعية للنازحين بعد انتهاء أمد الحرب وبدء حقبة الاستقرار والتنمية في الإقليم، ناقش البحث موضوعه وفق مناهج متعددة، حيث انتهج منهجًا تاريخيًا عند الحديث عن أزمة دارفور وتطوراتها، وبدايات النزوح في المنطقة، بينما تعتمد منهج المسح في تبنِّي الوضع في معسكرات النزوح في دارفور، خلصت الدراسة إلى أنَّ المعالجة النهائية للنزوح في دارفور لن تجريَ إلا بتحقيق السلام العادل والنهائي والشامل، ودخول كل الحركات المسلحة تحت جناح السلام، مما يعني تلقائيًا تفكيك معسكرات النزوح المسيسة؛ فالحركات المسلحة لا تسعى لإنهاء النزوح، وتضغط بمأساة النازحين على الحكومة للوصول معها إلى سلامٍ لمصلحتها وليس لمصلحة النازحين.

2. دراسة (حمد، 2023) والتي تهدف إلى التعرُّف على أهم الأزمات التي تمر بها الأسر النازحة من مناطق سكناهم المتمثلة بمجاميع عديدةٍ من الخيم في صحراء بزيبز، قضاء العامرية، والوقوف على الدعم الحكومي والمؤسساتي لهم، والتوصل إلى مدى وعيهم بالحقوق التي كفلها لهم القانون والدستور العراقي لعام (2005)، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي باختيار عينةٍ مكوَّنةٍ من (100) أسرةٍ نازحة،

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

واعتمد الباحث على جمع المعلومات والبيانات على أداة الاستبانة والملاحظة لغرض التحليل والتفسير، وخلصت نتائج الدراسة إلى أنَّ الأسَر التي تقع ضمن الفئة (6-10) أفراد، له دورٌ بارزٌ في ظهور العديد من الأزمات، وأنَّ غالبية أرباب الأسَر النازحة هم من العاطلين عن العمل، كما أظهرت الدراسة أنَّ أغلب الأسر تسكن في خيمٍ لا تتوفر فيها شروط الحياة الكريمة، كما أنَّ معظم النازحين لا يشعرون بالاستقرار في مدة نزوحهم المستمر، وهذا يؤكد عدم توفر شروط ومتطلبات الاستقرار المجتمعي.

3. دراسة (عبد الله، 2021) التي هدفت لمحاولة وضع رؤيةٍ مستقبليةٍ لتطوير آليات العمل مع الجماعات في التعامل مع الأطفال ضحايا النزاعات السياسية لتحقيق التوافق والتكيف الاجتماعي لهم، وقد اعتمدت على المنهج الاستقرائي، باستخدام أداة تحليل المحتوى لوصف محتوى المادة العلمية وتحليل مضمونها، في ضوء الأبعاد التي جرى تحديدها لهذا التحليل، وتوصل البحث لضرورة زيادة جودة الأداء المهني للاختصاصي الاجتماعي في ضوء الالتزام بالمبادئ الأساسية، والمهارات المهنية للعمل مع جماعات الأطفال ضحايا النزاعات السياسية.

4. دراسة (عليوي، 2020) والتي هدفت إلى دراسة الآثار الاجتماعية والتربوية والنفسية للتهجير القسري في العراق، ومعاناة الأسر النازحة بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، والتطرف والإرهاب، وبث روح التفرقة والطائفية، وتشظي الهوية الوطنية وتأثرها بالتهجير، وظهور الهويات الفرعية. وقد جرت الدراسة على عينةٍ من النازحين في مخيمات النزوح في ثلاث محافظات عراقية، وتوصَّل البحث إلى جملةٍ من النتائج، منها: تعرُّض كثيرٍ من النازحين لأمراض مزمنة وقلبية ونفسية عديدة، وظهور الانحراف والجريمة، كما أظهرت فقدان الأسر لعددٍ من أبنائها، وازدياد حالات الطلاق والتفكك الأسري، وفقدان الهوية الوطنية للكثير من مقوماتها الأساسية، وإعادة صياغتها طائفيًا وعرقيًا.

5. دراسة (حنونة، 2020) التي هدفت إلى التعرُّف على مشكلات الأسر النازحة، وتبرز دور الخدمة الاجتماعية في وضع الحلول الإستراتيجية لمشكلاتهم الاجتماعية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإجرائها، وعلى البيانات الأولية التي جُمعت عن طريق المقابلات الشخصية، وعلى الاستبانة الأداة الرئيسة لجمع المعلومات، وعلى البيانات الأولية من الكتب والدوريات، والأوراق العلمية ذات الصلة، خلصت الدراسة إلى أنَّه لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ في آراء المبحوثين حول مشكلات الأسر الفلسطينية النازحة إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام (2014)، تعزى للمتغيرات الديموغرافية، كما نتج وجود أسبابٍ أدت إلى وجود مشكلات "اقتصادية، اجتماعية، صحية، تعليمية" بنسبةٍ كبيرةٍ إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام (2014)، أوصت الدراسة بضرورة دراسة السبل وتطويرها واعتمادها بنحوٍ محوري للزيادة من دور الخدمة الاجتماعية في المساعدة لحل المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية لتمكين الأسر النازحة من القيام بوظائفها الاجتماعية.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية.

1. دراسة (Kirsten Schuettler, 2021) التي هدفت إلى دراسة تأثير النزوح القسري على المجتمعات المضيفة، مراجعة للأدبيات التجريبية في الاقتصاد، حيث أظهرت النتائج من المرجح أن تشهد الأسر المضيفة زيادة في الرفاهية بعد أزمة النزوح القسري، وأنَّ الأشخاص الأكثر عرضةً للخسارة في العمل أو الأجور هم العاملون في

القطاع غير الرسمي، وذوي المهارات المنخفضة، والشباب والنساء ، كما أنَّ الآثار السلبية لأزمة النزوح القسري تظهر بنحوٍ أكبر على المدى القصير، وتميل إلى التلاشي على المدى الطويل، وأوصت الدراسة بضرورة أن تعمل السياسات على تعزيز أوجه التكامل بين النازحين قسرًا وبين العمال المحليين، وزيادة إنتاجية العمال عبر توفير الحوافز لرفع مهاراتهم، والحاجة إلى سياسات لموازنة التأثيرات التوزيعية لتدفق النزوح القسري على أسواق العمل والمستهلكين، والعمل على مشاركة المهاجرين قسرًا لدمجهم والاستفادة من خبرتهم في المسيرة التعليمية.

2. دراسة (Viviana Ramírez, 2021) التي استندت الدراسة في نتائجها على أنَّه وبحلول نهاية عام (2019)، كان عدد النازحين داخليًا الذين يعيشون في جميع أنحاء العالم أكبر من أي وقتٍ مضى؛ ما يقدر بنحو (50.8) مليون (IDMC, 2020) كما أنَّ (90٪) من النازحين تركوا منازلهم السابقة بسبب الصراع والعنف، بينما نزحت الباقون بسبب أحداث الكوارث. إنَّ مسألة الكيفية التي يمكن بها للنازحين العثور على إعادة توطينٍ آمنةٍ هي مشكلة عالمية، وهناك أوجه تشابهٍ قويةٍ بين القصص التي ظهرت من كولومبيا، وتلك التي ظهرت في العديد من البلدان الأخرى، وأظهرت الدراسة أنَّ الابتعاد عن مصادر العنف الناجمة عن سياق النزاع المسلح هو التركيز الأكبر على الأسر والمجتمعات التي عانت من النزوح القسري، كما بيَّنت الدراسة مع أنَّ هناك حاليًا بعض الإجراءات التي تتخذها المجتمعات للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالمخاطر، فإنَّ العديد من الأشخاص لا يمنحون الأولوية للانتقال إلى مكانٍ آخر كخيار، وأصت الدراسة يمكن توسيع نطاق الحدِّ من مخاطر الكوارث لدعم الناس على البقاء في المناطق التي لا يسمح بها النهج الضيق لتجنب المخاطر، سواءً في كولومبيا، وفي أماكن أخرى، حيث واجه الناس مساراتِ مخاطرٍ مماثلة، ودعت الدراسة إلى إجراء مناقشة أكثر عمقًا حول "المخاطر الأخلاقية" للنقل القسري.

3. دراسة (Molly E. Lasater, 2023) حيث بيَّنت أنَّ النزوح القسري يُعُّد خطيرًا، وبدوره أضعف الرفاهية النفسية والاجتماعية، وهناك نقص في الوضوح حول فعالية تدخلات الدعم النفسي والاجتماعي في سياق النزوح القسري: مراجعة منهجية وتحليل تلوي، هدفت الدراسة إلى تجميع الأدبيات المتعلقة بتقييم تدخلات الدعم النفسي والاجتماعي للسكان المتضررين من النزوح القسري، أجريت التحليلات التلوية لسبع نتائج على مجموعةٍ فرعيةٍ من (33) دراسة، وخلصت الدراسة إلى ضرورة التدخل للدعم النفسي والاجتماعي في حلات النزوح القسري، كما أشارت النتائج إلى تأثيرات صغيرة ولكنها إيجابية، للتدخلات النفسية الاجتماعية.

4. دراسة (Cristóbal Cuadrado, 2023) التى عملت على مراجعة الدراسات الوبائية والاختصاصية والاقتصادية القياسية التطبيقية، التي تدرس الآثار الصحية السببية للنزوح القسري، والتي حددت (1454) دراسة من تخصصات الصحة والعلوم الاجتماعية المنشورة، وتقدمت هذه الدراسة للمساهمة في تقديم لحمةٍ شاملةٍ عن الأدلة الناتجة والمنهجيات المتعددة والتحديات التي تواجهها الأبحاث التي تدرس العلاقة السببية بين النزوح القسري والصحة، كما قدمت الدراسة أمثلة ملموسة لكيفية تأثير التحديات الرئيسة المتعلقة بتصميم الدراسة وأساليب التقدير على قوة قاعدة الأدلة حول هذا الموضوع، وذلك باستخدام المجال الواسع للصحة الإنجابية كدراسة حالة، وأظهرت أنَّ النزوح القسري يرتبط بأحداث، مثل الكوارث الطبيعية، أو الكوارث التي من صنع الإنسان، فإنَّه في بعض الحالات ليس من الواضح ما الظاهرة الرئيسة، حيث إنَّ القضية تكمن في أنَّ النزوح القسري لا يمثل عادة معاملة فردية أو منعزلة، فغالبًا ما يواجه السكان النازحون ظروفًا قد تؤدي في حدِّ

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

ذاتها إلى آثار النزوح القسري، أو تؤدي إلى تفاقمها، مثل الأذى العقلي والجسدي، من التعرض المباشر للكوارث، أو العنف، فضلاً عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان قبل الهجرة، وأثناءها، وبعدها. ولاختيار الإستراتيجية التجريبية، فإنَّ دراسة تأثير النزوح قد تتطلب أساليب مختلفة، حيث تتطلب الدراسات المهتمة بتأثير التعرض لعنف النزاع من المحال أن يركز التحليلات التجريبية على البيانات الخاصة بالسكان غير النازحين. وهذا هو الحال بالنسبة للدراسة الحالية، ووجدت الدراسة أنَّه إلى جانب زيادة خطر الوفيات التي يمكن أن تعزى إلى النزوح القسري، فإنَّ معظم المخاطر المتاحة الأدلة التجريبية لمجموعةٍ واسعةٍ من النتائج الصحية عرضةً للتحيز الكبير، مما يجعل من الصعب استخلاص استنتاجاتٍ قاطعة، وأجابت الدراسة عن السؤال التالي: ما التحديات التحليلية الرئيسة للدراسات التطبيقية في هذا المجال؟ حيث بيَّنت أنَّ نقطة البداية الشائعة في الافتراض بأنَّ أحداث النزوح خارجية المنشأ، وبالتالي، يمكن تفسير الاختلافات بين السكان النازحين وغير النازحين على أنَّها آثار سببية.

5. دراسة (Drachman, 2005) التي هدفت إلى تحديد فاعلية ممارسة الرعاية الاجتماعية مع الأسر اللاجئة والمهاجرة، أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية خدمات الرعاية الاجتماعية للأسر اللاجئة، كما أنَّ الرعاية الاجتماعية لها دورٌ في جوانبَ متعددة؛ كتوفير خدمات الوقاية والحماية للأسرة، والعمل على استمرار الديمومة في حياة الأسرة، كذلك الحفاظ على كيان الأسرة وعلى رأسهم الأطفال. وأوصت الدراسة إلى زيادة خدمات الرعاية من حيث الكم والنوع للأسر اللاجئة، والالتزام بتطبيق المبادئ الأخلاقية والإنسانية والمهنية عند تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية مع الأسر اللاجئة.

التعليق على الدراسات السابقة

من اطلاع الباحث على الدراسات السابقة، لاحظ أنَّ موضوع النزوح القسري له أهمية بنحوٍ كبير، ويجب أن يكون موضع اهتمام الباحثين وبنحوٍ واسع، في ظل التحولات والتغيرات التي يحدثها النزوح القسري، وما ينتج عنه من مشكلات تؤرق النازحين، وتكلفهم خسائر فادحةٍ في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والجسمي وفي جميع المجالات، وهذا ما سعت الدراسة إلى بحثه، حيث يتضح من الدراسات السابقة أنَّها تتفق في تناول موضوع إستراتيجيات التدخل المهني لحل مشكلات النازحين قسرًا، ولكنها تتفاوت فيما بينها في تناول موضوع حل مشكلات النازحين، حيث هدفت أغلب الدراسات السابقة إلى المساعدة في حل مشكلات النازحين، ووضع تصوراتٍ ومقترحاتٍ تتناول الطرق الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النزوح، في حين ركزت دراسات أخرى في تسليط الضوء على دور الاختصاصي الاجتماعي في حل المشكلات النزوح، وتقتصر تلك الدراسات على اختيار ودراسة بعض الأبعاد لمشكلات النزوح القسري: (المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، التعليمية) بينما تناولت هذه الدراسة الأبعاد الآتية: (المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية، النفسية والصحية، والمشكلات الديموغرافية، والمشكلات البيئية)، كما أنَّها تتطرق لإستراتيجيات التدخل المهني في حل مشكلات النزوح القسري، وهو مالم تتطرق إليه أغلب تلك الدراسات. وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنَّها استخدمت منهجية واحدة، المنهج الوصفي التحليلي، ولكنها اختلفت عنها في متغيرات ومجتمع الدراسة.

حدود الدراسة

تكون نطاق الدراسة على النحو الآتي:

- **الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة في حدّها الموضوعي على إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسرًا.**
- **الحدود البشرية: أجريت الدراسة على الأسر الفلسطينية النازحة، وتمثل بعينةٍ ملائمةٍ من النازحين في مراكز الإيواء.**
- **الحدود المكانية: أجريت الدراسة في دولة فلسطين، وتحديدًا في شمال قطاع غزة.**
- **الحدود الزمانية: أجريت الدراسة في العام (2024).**

الإطار النظري للدراسة

يتضمن الإطار النظري للدراسة مجموعةً من العناوين الفرعية المتمثلة بالآتي:

أولاً: النظريات المفسِّرة للدراسة:

تتناول هذه الدراسة العديد من النظريات المفسِّرة لموضوعها، إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسرًا، حيث تركز هذه النظريات على التدخل في الأزمات، وكذلك الأدوار الذي يمارسها الاختصاصي الاجتماعي مع الأنساق أثناء الحروب والأزمات والكوارث، وتبين هذه النظريات أهمية التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية لحل المشكلات الناتجة عن النزوح القسري.

وتعدُّ النظرية تفسيرًا لظاهرة، أو مجموعةً من الظواهر، محددةً في عناصرها، والعوامل المؤثرة فيها بصورةٍ صحيحةٍ من حيث الواقع (حنونة،2020 ص9).

كما أنَّ النظريات المختصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية صعبة؛ لأنَّها تتعامل مع الإنسان والمجتمع والدولة، على عكس النظريات التي تتعامل مع العلوم الطبيعية، فإنَّها متيسرة؛ لأنَّ النتائج المستخلصة من الدراسات العلمية والسياسية والاجتماعية صحيحة نسبيًا، ولكنها غير حتمية، وتتفاوت صحتها تبعًا لتعدد الباحثين، وطرق البحث (حسين،2003، ص 77).

1. نظرية الدور في الخدمة الاجتماعية تقوم نظرية الدور على أساس أنَّ كل فردٍ من أفراد المجتمع يشغل مركزًا اجتماعيًا في السلم الاجتماعي، وهذا يحتم على الاختصاصي الذي يشغله مجموعة من الحقوق والالتزامات التي تنظم تفاعله مع الآخرين من أفراد المجتمع الذين يشغلون مراكز اجتماعية أخرى (رجب،1983 ص 38). يمارس الاختصاصيون الاجتماعيون في عملهم مع الأفراد والجماعات والمجتمعات منهجًا علميًا، يجري في عمليات ومراحل، ويحاول الباحث التعرض لاستخدام نظرية الدور في مراحل الدراسة والتشخيص والعلاج، ويرى الباحث من دراسة النظرية السابقة، أنَّه يمكن لهذه الدراسة الاستفادة من نظرية الدور عبر دور الممارس كمنظم (Organizer)، قيام الاختصاصي الاجتماعي بتحقيق العدالة الاجتماعية للنازحين عن طريق حصولهم على احتياجاتهم ومتطلباتهم، كما يمارس الاختصاصي الاجتماعي دوره كمدافع (Advocate) عن حقوق النازحين من قبل المؤسسات الداعمة التي يقع عاتقها مسؤولية تقديم المساعدات خاصةً للنازحين المحرومين من المساعدات،

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

وذلك باستخدام العرائض، والمذكرات، والشكاوى، والقوانين؛ تجنبًا لمواقف العنف والمواجهة، وهذا ما يؤكده أصحاب النظرية "إثر تون، ميشيل، وشين" في تحديد مستويات التدخل في العلاج باستخدام نظرية الدور.

2. نظرية التدخل في الأزمات: تهدف النظرية إلى مساعدة النسق لاستعادة توازنه النفسي، ومساعدته على استعادة أدائه الوظيفي لحالة ما قبل الأزمة، عبر تحسين مهاراته التكيفية، وتقديم البدائل التي تمكنه من التعامل مع الموقف الإشكالي والآثار والضغوط الناجمة عنه، وأكدت دراسة "هانز هاتمان وأريك أريكسون" والتي ارتبطت بما يواجه الإنسان أثناء مراحل النمو المتخلفة من مشكلات رئيسة، تمثل أزمات نفسية تؤثر في الأفراد، ثم دراسة ليندمان عام (1994م) عن ضحايا الكوارث المفقودين، ارتباطًا بالكوارث التي شهدتها المجتمعات، وأكدت ضرورة تدخل الخدمة الاجتماعية بأساليب لمواجهة الآثار الناجمة عن الكوارث، فمن هنا، ظهرت نظرية الأزمة، أو مدخل الأزمة، كأحد المداخل العلاجية في الخدمة الاجتماعية، وتمرُّ نظرية التدخل في الأزمات بمراحل عديدة، وهي: تقدير موقف الأزمة، والتخطيط للتدخل، وتنفيذ الخطة (أبو المعاطي:2003، ص370). ويرى الباحث أنَّ الدراسة الحالية تستند على نظرية التدخل في الأزمات، عبر توضيح أدوار الاختصاصي الاجتماعي، حيث يقوم الاختصاصي بالتوعية للنازحين بحجم المشكلات التي تواجههم نتيجة تعرضهم للنزوح القسري، فمثل هذه المشكلات تحتاج لخبراتٍ متراكمةٍ وكبيرةٍ للتعامل معها، كما يقوم الاختصاصي بدوره كمعالج، وذلك عبر تقديم الدعم المعنوي والعيني من أجل استعادة النازحين ثقتهم بأنفسهم، ومساعدتهم على القيام بوظائفهم الاجتماعية بقدر الإمكان، والتغلب على الآثار الناجمة عن عملية النزوح القسري.

وفيما يتعلق بمتغيرات الدراسة التي أكدت على أهمية تفصيل هذه المتغيرات وتوضيحها ضمن الإطار النظري، وهي على النحو الآتي:

أولاً: إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية.

التدخل المهني هو الانتقال من مرحلة تحديد المشكلة إلى مرحلة حل المشكلة، وذلك عبر تحديد الأبعاد، وما يجب عمله لمواجهة المشكلات، عن طريق الأنشطة العملية المنظمة التي يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي والتي تتضمن الفهم الواعي للعميل، كشخص في موقف، بهدف الوصول الي التغيير المطلوب (سليمان:2005، ص226).

وفي سياق الدراسة، فإنَّ إستراتيجيات التدخل في الخدمة الاجتماعية لحل مشكلات النازحين قسرًا هي الطريقة المناسبة التي يمارسها الاختصاصي، ويجري اختيارها بنحوٍ مدروسٍ لتقديم الرعاية الاجتماعية في إطار خطواتٍ منظمة، وبمستوى متوسط أو بعيد المدى، بهدف مساعدة النازحين قسرًا على حل مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسكنية، مراعيًا بذلك أخلاقيات المهنة للخدمة الاجتماعية، وبمراجعة إستراتيجيات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية نجد أنَّها متعددة، نذكر منها ما رآه (جون هانز) بأنَّ إستراتيجيات التدخل المهني ترتبط بطبيعة الموقف، واقترح إستراتيجيات عديدة، لكن يمكن تصنيفها تحت صنفين رئيسين، هما:

إستراتيجية العمل مع الأفراد، وتشمل:

1. إستراتيجية المساعدة: وتشمل توفير المعلومات للقيام بالدراسة والمساعدة المادية والتعليم.

2. إستراتيجية منح القوة: تتضمن تقدير المشاعر، والتشجيع، وتنمية الفهم والإدراك والكفاءة الذاتية.
3. إستراتيجية التمكين، وتشمل تقدير المشاعر والتوبيخ والتشجيع، وتنمية الفهم والإدراك والتحريك الذاتي.
4. إستراتيجية التأثير: وتشمل الملاحظة، والمواجهة، والإقناع، والسلطة، والحكم، وتعديل السلوك.
5. إستراتيجية إحداث التغيير: وتشمل التنمية، وتنمية العلاقات، والاستعانة بإمكانيات البيئة ومشاركة المستفيدين (بركات:2007، ص 9).

إستراتيجيات التدخل في البيئة، هي:

1. العمل في مواقف محددة.
2. استخدام موارد المجتمع، بما يخدم أهداف التدخل المهني.
3. وضع خطة التدخل المهني.
4. إجراء الدراسة العملية وتوفير المعلومـــات.
5. إحداث عمليات المشاركة.
6. إحداث عمليات التغيير (فهمي:2001، ص96).

أهداف التدخل المهني.

1. أهداف الخدمة الاجتماعية:

تتلخص أهداف الخدمة الاجتماعية في مجموعةٍ من الأهداف الفرعية التي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

- الهدف العلاجي: وهي محاولة المساعدة في علاج المشكلات التي يتعرَّض لها الأفراد والجماعات والمجتمعات أو المنظمات أو التقليل من تأثيرها على هذه الوحدات إلى أقصى حدٍّ ممكن.
- الهدف الوقائي: وهو محاولة تجنب وقوع هذه الوحدات في المشكلات باتخاذ إجراءات وتدابير معينةٍ من شأنها منع حدوث هذه المشكلات.
- الهدف المعنوي: هو محاولة تنمية وزيادة الامكانيات والقدرات والمهارات للوحدات التي يتعامل معها إلى أقصى حدٍّ ممكن (بركات:2007، ص12).

2. أهداف متوسطة المدى:

- تدعيم الذات: لمساعدة الأفراد على تحقيق الاعتماد المادي والاجتماعي على الذات، عبر عمليات التوظيف والتربية.
- الرعاية الذاتية: لزيادة اعتماد الأفراد على أنفسهم لأقصى حدٍّ ممكن.
- الرعاية البديلة: لمساعدة الأفراد على المحافظة على أنفسهم في المجتمع، بالاعتماد على الرعاية البديلة.
- الرعاية المؤسسية: للحصول على رعايةٍ مؤسسيةٍ مناسبةٍ لبعض الفئات في المجتمع.

3. أهداف طويلة المدى:

وهي تعني تحقيق أهدافٍ معينةٍ لمواجهة ظروفٍ ومشكلاتٍ معينة. (حبيب، 2009، ص176).

الأدوار المهنية للاختصاصي الاجتماعي في التعامل مع مشكلات النزوح القسري.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

1. دور الاختصاصي الاجتماعي (إداريًا): يشغل الاختصاصي الاجتماعي أحد المراكز الإدارية في المؤسسة الاجتماعية، حيث يعد ويصمم السجلات المرتبطة بالفئات المستهدفة لتحقيق هدف المؤسسة (إبراهيم، 2010، 2163)، ويؤدي الاختصاصي الاجتماعي عمله إداريًا في التعامل مع مشكلات النازحين قسرًا بالآتي.

   • إعداد سجلات بأسماء الفئات النازحة قسرًا في داخل أو خارج مراكز الإيواء، وفي المحيط المستضيف للأسر النازحة.

   • توعية الأسر النازحة بطبيعة عمله كاختصاصي اجتماعي، والخدمات التي تقدمها المؤسسات التي تعنى برعاية الأسر النازحة.

2. دور الاختصاصي الاجتماعي (مُرشدًا): يقدم التوجيه والإرشاد للعملاء، ليساعدهم في التغيير المخطط أو عملية حل المشكلة، وتزويدهم بالمعلومات التي تمكنهم من التوصل إلى مصادر الخدمات (إبراهيم، 2010، 2161) وذلك عن طريق:

   • تقديم الخدمات الإرشادية والتوعوية، وتقبل العيش في مراكز الإيواء، أو عند الأسر المستضيفة للنازحين.

   • تقديم الإرشاد الاجتماعي والنفسي للأسر التي تعرضت للنزوح القسري، وما ترتب عليه من صدماتٍ نفسيةٍ واجتماعيةٍ لضمان التكييف بعد ما تعرضت له الأسر أثناء عملية النزوح.

3. دور الاختصاصي الاجتماعي (مُنظِّمًا): يكون عمل الاختصاصي الاجتماعي منظمًا مع الأسر النازحة قسرًا، وذلك عن طريق:

   • تكوين جماعات النشاط الاجتماعي.

   • مساعدة الأسر النازحة على تحقيق حياةٍ معيشيةٍ كريمة، بالتنسيق مع الجهات المختصة من المؤسسات والجهات المعنية بتقديم الرعاية للنازحين أثناء الحروب والكوارث، وذلك عبر توفير المستلزمات الأولية والضرورية اللازمة لهم.

4. دور الاختصاصي الاجتماعي (مُمَكِّنًا): يُعدُّ التمكين أسلوبًا علاجيًا له آلياته الخاصة والمساعدة في عملية تطبيقه، والتي تقلل من التقييمات السلبية تجاه فئة من المجتمع، ففي دور التمكين يساعد الاختصاصي الاجتماعي العميل على التعبير بوضوحٍ عن حاجته، وتحديد مشكلاته، واكتشاف إستراتيجيات الحلول، واختيار وتطبيق الإستراتيجية المناسبة لتنمية قدراته للتعامل مع المشكلات بفعاليةٍ أكثر (سرحان وآخرون ،2011، 2161). ويبرز دوره في التعامل مع مشكلات الأسر النازحة قسرًا عن طريق:

   • مساعدة النازحين على تقبل النظام المفروض داخل مراكز الإيواء، والتعايش مع الأسر المستضيفة للنازحين، في ظل تواجد عائلاتٍ وأسر مختلفة الطبائع والعادات والتقاليد.

5. دور الاختصاصي الاجتماعي (مُعالجًا): يقوم بمجموعة من الأنشطة لمساعدة العملاء على زيادة فاعلية وظائفهم الاجتماعية وقدراتهم على تفهم مشاعرهم، وتعديل سلوكياتهم، وتعليمهم كيفية التعامل مع المواقف

والمشكلات (المفتي، 2009: 109)، ويطبق الاختصاصي الاجتماعي ذلك على الأسر التي تتعرض للنزوح القسري عن طريق:

- مساعدة الأسر على تعديل السلوكيات السلبية وغير المرغوب فيها نتيجة النزوح، وتعديلها إلى أفكارٍ إيجابيةٍ من شأنها إحداث تغييرٍ إيجابي في الحياة المعيشية، والتكيف مع ظروف حياتهم المعيشة الجديدة والمؤقتة داخل مراكز الإيواء أو خارجها.

6. دور الاختصاصي الاجتماعي (باحثًا): ويطبق الاختصاصي الاجتماعي دوره باعتباره باحثًا للأسر النازحة بالآتي:

- إجراء الاختصاصي بحثًا اجتماعيًا كاملًا متعلقًا بمشكلات الأسر النازحة داخل وخارج مراكز الإيواء.
- جمع البيانات الخاصة بالأسر النازحة والمتعلقة باحتياجاتهم، ومشكلاتهم؛ لتصنيفها وترتيبها حسب الأولوية.
- توعية المجتمع بأصعب المشكلات التي تواجه الأسر النازحة، وذلك عن طريق عقد الندوات والمناقشات التي يشارك فيها الخبراء من التخصصات كافة.
- العمل على معرفة الإمكانيات والموارد الموجودة في المجتمع، والتي يمكن استغلالها والاستفادة منها لمساعدة الأسر النازحة.

7. دور الاختصاصي الاجتماعي (وسيطًا): في التدخل المهني لحل الخلافات بين الأطراف المتنازعة لمساعدتهم على تسوية الخلافات أو الوصول إلى اتفاقاتٍ مناسبة (سرحان وآخرون ،2011: 2160)، ويمكن تطبيق ذلك على الأسَر النازحة عن طريق:

- توصيل الأسَر النازحة بالمؤسسات التي تعنى برعايتهم، وتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والسكنية والصحية.
- التنسيق بين المؤسسات المحلية والمؤسسات الخارجية لرعاية النازحين.
- العمل على تبصير أصحاب القرارات ولجان الطوارئ والمسؤولين بالمخاطر التي تواجه النازحين، وحثهم على الاستجابة لقضاياهم، والمساعدة في تقديم احتياجاتهم ومتطلباتهم.
- العمل على توجيه النازحين للاستفادة من الخدمات المقدمة من المؤسسات المحلية والدولية ومعرفة أسلوب الحصول عليها.

8. دور الاختصاصي الاجتماعي (مُساعدًا): للأسر التي تعرض للنزوح القسري عن طريق:

- مساعدة الأسر النازحة على فهم وتقبل الظروف المعيشية الجديدة الناتجة عن الحروب، ومعاونتهم على اختيار الحلول، وذلك لزيادة التفاعل بين الاختصاصي والنازحين.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

- توجيه الأسر النازحة كيفية الاستفادة من مواردهم الخاصة، ومساعدتهم على مواجهة مشكلاتهم، خاصةً أنهم يتعرضون لأكثر من عملية نزوحٍ في نفس الوقت.

- العمل على إشراك أولياء أمور للأسر النازحة في ورشات العمل لمناقشة المشكلات الخاصة بأسرهم؛ وذلك للوصول إلى حلولٍ مناسبةٍ تساعدهم في التغلب على هذه المشكلات سواءً داخل أو خارج مراكز الإيواء.

9. دور الاختصاصي الاجتماعي (مُخطِّطًا): في مواجهة مشكلات النزوح القسري عن طريق:

- تحديد الأولويات والمسؤوليات للأسر النازحة، عبر دراسةٍ دقيقةٍ بعد تحديد المشكلات الناتجة عن النزوح القسري.

- وضع خطةٍ إستراتيجيةٍ لمواجهة المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسكنية التي تواجه النازحين، وذلك عبر الموارد والمساعدات العينية المتاحة.

- العمل على إشراك المؤسسات الاجتماعية والتنظيمية في وضع خططٍ وبرامج لتحقيق الرعاية الاجتماعية للأسر النازحة.

10. دور الاختصاصي الاجتماعي (مُدافعًا): يبرز دوره في مواجهة المشكلات النزوح القسري عن طريق:

- تمثيل انساق التعامل أمام الجهات الرسمية والمؤسسية للدفاع عن حقوق النازحين ومصالحهم واتخاذ الإجراءات المناسبة.

- العمل على تذليل الإشكالات والصعوبات التي تحول دون إشباع النازحين لاحتياجاتهم الأساسية، وممارسة حقوقهم الطبيعية.

ثانيًا: مشكلات النزوح القسري وآثاره.

يواجه النازحون العديد من المشكلات قبل وأثناء وبعد حركة النزوح، فعادةً ما تبدأ المشكلات بالسكن والغذاء والدواء، وكذلك العديد من المشكلات الاجتماعية التي تتمثل في الضغط على المرافق الخدماتية، وهذا بدوره يؤثر على المجتمع المضيف للنازحين، وعادةً ما يكون ضحايا النزوح من الأبرياء (نساء وأطفال وشيوخ وشباب)، الذين هُجِّروا قسرًا، وتتمثل المشكلات الناتجة عن النزوح القسري إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام (2024) كالآتي:

المؤشرات الدالة على وجود مشكلاتٍ اجتماعية عند النازحين

1. عجز الأسرة عن القيام بأدوارها ووظائفها الأساسية.
2. وجود الخلافات والمشكلات الاجتماعية بين الأسَر النازحة في مراكز الإيواء، وخارجها.
3. تعرُّض الأسر للضغوط النفسية والجسدية نتيجة النزوح المتكرر.
4. قيام الاحتلال الإسرائيلي بالقتل الجماعي للأسَر الفلسطينية.
5. منع الاحتلال الإسرائيلي من إدخال المساعدات الغذائية باستخدام سياسية التجويع، مما فاقم عدد الوفيات نتيجة سوء التغذية.

6. تراكم الإحباط النفسي، وعدم قدرة الأفراد على التكيف في المناطق التي نزحوا إليها، بحيث حَالَ ذلك دون قيام الأفراد بوظائفهم (المفتي،2009، ص95)

خصائص النزوح القسري.

1. أنَّه نزوحٌ جماعي وليس فردي، يشمل كل الفئات العمرية، ولا تقتصر على فئةٍ معينةٍ دون غيرها، فلا يوجد أي محدداتٍ عرقيةٍ أو جنسية.
2. يكون النزوح إجبارياً واضطرارياً وليس اختيارياً، يرجع لظروف طارئةٍ وقاهرة، وخارجة عن إرادة الشخص النازح.
3. يكون النزوح تحت تهديد السلاح والعنف والقصف، يسبقه الاستهداف المعنوي لمجتمع النازحين.
4. يكون النزوح فجائياً وعشوائياً غير منظم، دون وجود إنذارٍ، أو تخطيطٍ مسبق (ميدان وآخرون،2019، ص90).

المشكلات المترتبة على عملية النزوح القسري.

أ. المشكلات الاجتماعية: يرى الباحث من معايشته حالة النزوح القسري في حرب إسرائيل على قطاع غزة (2024م) بأنَّ المشكلات الاجتماعية الناتجة عن النزوح القسري تتعدد إثر الحرب، أبرزها ضعف الروابط الاجتماعية، والمشكلات الأسرية، كما نتج عن النزوح تحطم العلاقات الاجتماعية والتفكك الاجتماعي داخل المجتمع الواحد، حيث نشأ نوع من التصادم بين القيم والعادات، بين الأسر المتعددة، هذا بدوره ساعد في تمزيق النسيج الاجتماعي، عن طريق عدم تقبل بعض الأسَر استضافة الأقارب النازحين، أو الخوف من القتل بسبب التجمعات الأسرية في مكانٍ واحد، مما أفقد الأسر القيام بمجموعةٍ من الوظائف الاجتماعية الأساسية، خاصةً الوظيفة الفيزيقية، والثقافية، والعافية، والاجتماعية، كما زادت الحرب من زيادة عدد الأرامل وغياب دور الأب الذي يعني بالضرورة الفقد والحاجة، وفقدان الأمهات السيطرة على الأبناء وخاصةً المراهقين، مما انعكس ذلك سلباً على حياتهم الأسرية، وما ترتب عليه من نشوء إشكاليات لم تستطع النساء السيطرة عليها، وهذا فاقم من حدة الإشكاليات، وكذلك أجبرت النساء للخروج من أماكن الإيواء في محاولةٍ للحصول على متطلبات الحياة الأساسية، مما أدى ذلك لزيادة الاضطراب الاجتماعي في المناطق التي نزحت إليها الأسر.

ب. المشكلات الاقتصادية: أدَّت الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة إلى تدهور الوضع الاقتصادي، حيث فقد الكثير منازلهم وممتلكاتهم، حيث جرى تدمير (150) ألف وحدة سكنية كلياً، و(80) ألف وحدة جزئياً غير صالحة للسكن، وهذا بدوره أدَّى إلى ضغوطٍ اقتصاديةٍ إضافية، مما زاد من تحديات الأسَر في توفير المأوى والاحتياجات الأساسية، كما أدَّت الحرب إلى نقص الموارد والخدمات الأساسية، مما زاد من تكاليف الحياة بعد ارتفاع الأسعار، خاصةً في ظل الحصار المطبق على قطاع غزة، كما عمدت قوات الاحتلال لتدمير الأراضي الزراعية، حيث بلغ ما دُمِّر منها قرابة (63٪)، مما أثر سلبياً على الإنتاج الغذائي، وزيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية التي هي بالأصل غير كافيةٍ لتلبية الاحتياجات المتنامية، فقد انخفضت بنحوٍ كبيرٍ بعد اجتياح معبر رفح الحدودي الحيوي بنسبة (54.6٪)، كما أدَّت القيود المفروضة على التنقل وتدمير المعابر إلى تعطيل حركة التجارة، سواءً الواردات أو الصادرات، مما ضاعف من الأزمات الاقتصادية، وقلل من قدرة السكان على الحصول على السلع الضرورية، هذه المشكلات الاقتصادية جعلت الوضع في غزة أكثر تعقيداً، حيث بات السكان يواجهون تحدياتٍ يوميةً لتأمين احتياجاتهم الأساسية، والبقاء على قيد الحياة (ماس،2024 ،ص3).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

ج. المشكلات السكنية: تعدُّ المشكلات السكنية من أكثر المشكلات تعقيداً وأكثرها صعوبة، إذ أنَّ معظم النازحين ليس بمقدورهم توفير سكنٍ بديلٍ تتوفر فيه مقومات الحياة الضرورية، حيث بيَّنت الإحصائيات أنَّ الجيش الإسرائيلي نسف ودمر (87000) وحدةٍ سكنيةٍ كلياً، و(297000) جزئياً (مركز الإحصاء الفلسطيني) حتى إعداد هذه الدراسة البحثية، مما أثر تأثيراً سلبياً كبيراً على حياة السكان، فمن معايشة الباحث، لجأ بعض النازحين إلى استئجار وحداتٍ سكنيةٍ بأسعارٍ عاليةٍ تصل خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل شن الحرب على غزة، ولجأ بعض النازحين للسكن في المباني المهجورة، وبعض المباني التابعة للحكومة بعد تعرضها للتخريب والدمار، كما لجأ بعضهم إلى المدارس والمؤسسات التابعة لوكالة الغوث. ومن جانبٍ آخر، يؤدي النزوح الى انتشار الأحياء العشوائية أو ما يسمى بعشوائيات السكن، فالأشخاص النازحين جراء الكوارث والحروب، يجدون أنفسهم بلا مأوى، فيتجهون إلى بناء مساكن باستخدام المواد البسيطة كالأخشاب والقماش، أو النايلون (الشمري، 2016، ص 285).

د. المشكلات الديموغرافية: لجأ الاحتلال الإسرائيلي منذ شن الحرب على قطاع غزة في الثامن من أكتوبر عام (2024) إلى التغيير الديموغرافي لسكان قطاع غزة، عن طريق التهجير القسري، والقتل والتشريد الممنهج، الذي اتبعه الاحتلال الاسرائيلي، حيث عمل على تهجير سكان شمال قطاع غزة إلى منطقة الجنوب، وإجبارهم على النزوح، باستخدام أساليب الاستهداف المعنوي، والإرهاب والقتل، والاعتقال، وذلك من أجل إجبار السكان على الرحيل، وحصرهم في المنطقة الجنوبية بعد إنشاء حاجزٍ عسكري في المنطقة الوسطى "حاجز نتساريم" الفاصل بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية. حيث نزح أعداد كبيرة جداً من سكان شمال قطاع غزة إلى الجنوب، ويقدر عدد النازحين (1.900.000) نسمة، مما نتج عنه تضاعف أعداد السكان في المنطقة الجنوبية مقارنةً بالمنطقة الشمالية، كما عملت قوات الاحتلال على تشكيل مصدر تهديد على النسيج الاجتماعي، وذلك عبر إجبار النازحين على إنشاء مخيماتٍ مؤقتةٍ حددها مسبقًا قبل شن العملية البرية في مناطق يسهل عليه الوصول إليها والسيطرة عليها، كما تعمَّد الاحتلال الإسرائيلي على الإخلاء القسري لسكان المنطقة الشمالية لقطاع غزة، ليسهل على نفسه التقدم البري، والسيطرة الفيزيائية على الأرض، والإمعان في القتل وتشريد سكان المنطقة. حيث عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي لارتكاب إبادةٍ جماعيةٍ (genocide) بحق العائلات الفلسطينية، حيث قتلت ما يقارب (41084) في غضون (11) شهراً، من بينهم (16673) طفلًا، و(11269) من النساء، و(1049) مسنًا، كما يوجد حتى إعداد هذه الدراسة (4700) مفقودٍ لم يُعرف أين اختفت أجسادهم بعد تعرضهم للقصف المباشر، كما جرى اعتقال (5000) في المعتقلات الإسرائيلية، حيث اتبعت القوات الإسرائيلية أسلوب الإخفاء القسري. وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من المتوقع أن ينخفض معدل النمو السكاني في قطاع غزة إلى (1٪) في العام (2024)، مقارنة بـ(2.7٪) في العام (2023)، ويعود ذلك إلى انخفاضٍ ملوسٍ في معدل المواليد، ومعدلات الزواج الأولية، إلى جانب ارتفاع معدلات الوفيات، فقد غيَّرت الحرب التركيبة العمرية والجنسانية لسكان القطاع، والتي ستمتد آثارها لسنواتٍ طويلة (جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

ه. المشكلات الصحية والنفسية: يصاب النازحون دائماً بالاضطراب، والصدمة النفسية، عند حدوث النزوح، وخاصة النزوح القسري المصاحب لأدوات القتل والإرهاب النفسي من قبل الأعداء، مما ينتج عنه من قتلٍ وتفككٍ أسري، حيث يجبر النازحون على العيش في وضع كئيبٍ تسوده المشكلات والضغوط النفسية، وفقدان التوازن

العقلي أثناء عملية النزوح، مما يتعرضون له من قتلٍ لأحد أفراد العائلة، أو بعضهم، وفي حالاتٍ أخرى قتل جميع أفراد العائلة، ناهيك عن إصابتهم بالرعب الشديد؛ نتيجة أصوات المدافع، والقصف، ووقوع القتلى والجرحى. ولعل التعرُّض للضغوط النفسية ينجم عنه الإصابة بالأمراض الجسمية، مثل الكسور، والحروق، والأمراض المعدية، كالطفح الجلدي، وغيره، والأمراض النفسية المتمثلة بالصدمات النفسية والقلق من الموت، والحرمان والتهديد، كما تعمَّد الاحتلال الإسرائيلي على اتباع سياسة الضغط على سكان شمال قطاع غزة عبر تدمير المراكز الصحية، واحتلال المستشفيات، وتدمير الأجهزة الطبية فيها، وإجبار الطواقم الطبية على النزوح القسري إلى المناطق الجنوبية تحت التهديد بالقتل، مما ترتب على ذلك زيادة أعداد الوفيات والشهداء؛ نتيجة فقدان الرعاية الصحية ونقص المستلزمات الطبية، كما أنَّ تدفق أعدادٍ كبيرةٍ من النازحين وتجمعهم في مراكز الإيواء التي لم يتبع فيها معايير السلامة النفسية والصحية، نتج عنه أكثر من (33551) حالة إسهال أكثر من نصفها بين الأطفال الأصغر من خمس سنوات، وهو ما يمثل زيادةً كبيرةً بالنظر إلى أنَّ المتوسط لم يكن يتجاوز ألفي حالة إصابة شهرية للأطفال الأصغر من خمس سنوات في عامي (2021 -2022). كما أبلغ عن (8944) حالة إصابة بالجرب والقمل، و(1005) حالات إصابة بجدري الماء، و(12635) حالة طفح جلدي، و(54866) حالة إصابة بعدوى في الجهاز التنفسي العلوي (منظمة الصحة العالمية، إقليم الشرق المتوسط).

و. مشكلات بيئية: المشكلات البيئية الرئيسة التي خلفتها الحرب على غزة (2024/2023) أبرزها الدمار الهائل في المباني، والذي يخلق مشكلةً خطرةً تتمثل في الركام ونفايات البناء، حيث قدرت وجود (25) مليون طن من الركام، ويحتوي الركام على مواد يؤدي تفكُّكها إلى تلوث التربة والهواء، كما أنَّ الركام سيصبح مكاناً لاختباء الحشرات الضارة التي ستبدأ بالتكاثر، كما بيَّنت الإحصائيات أنَّ (48٪) من أشجار غزة دُمِّرت، ما يعني أنَّ حياة الناس وسبل عيشهم قد دُمِّرت (لاورنت لامبرت،2024: ص2) وتلوث الأرض والهواء والماء، وأضرار الشبكة الكهربائية، وشبكات الصرف الصحي والمياه، وكذلك تلوث المياه السطحية والجوفية؛ نتيجة التسربات الناجمة عن تدمير شبكة الصرف الصحي، مما نتج عنه تدفق المياه العادمة في الشوارع، ومخاطر تملح المياه الجوفية نتيجة اختلاطها بماء البحر، والضرر الواسع الذي أصاب عدداً كبيراً من المناطق الزراعية، سواءً بسبب قصف سلاح الجو، أو بسبب شق طرقات للآليات العسكرية الإسرائيلية عبر الحقول الزراعية منذ بداية الهجوم البري، كما أنَّ انهيار منظومة جمع القمامة في القطاع، جعل السكان يضطرون إلى العيش إلى جانب أكوام النفايات، وهذا ما نتج عنه وجود أمراضٍ وأوبئةٍ خطيرة، مثل الكوليرا، والإسهال الحادّ. إنَّ ما يبين أنَّ الحرب الجارية توصف بـ "حرب الإبادة البيئية" هو ما تشتمل عليه من حرمانٍ للسكان من سُبل الحياة والقدرة على البقاء، إضافةً إلى جعْل القطاع مكاناً يستحيل فيه العيش (قزيز،2024: ص3).

ز. فقدان الأمن الغذائي: سعى الجيش الإسرائيلي منذ اللحظة الأولى لإحداث مجاعةٍ في أنحاء قطاع غزة أثناء القتال، ففي اليوم الأول لشن الحرب على قطاع غزة في السابع من أكتوبر لعام (2024م) أغلق الجيش جميع المعابر، وقصف معظم مراكز التموين الحكومية والدولية والمحلات التجارية التي بداخلها المواد التموينية والغذائية، وفرض قيوداً على الوصول الإنساني، علماً أنَّ نحو (96٪) من سكان غزة "2.1" مليون شخص يواجهون مستوياتٍ مرتفعةً من انعدام الأمن الغذائي الحاد وفق التنصيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) أنَّ كل قطاع غزة يصنَّف بأنَّه في حالة طوارئ، وهي المرحلة الرابعة من التصنيف التي تسبق المجاعة المرحلة الخامسة، وأكثر

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

من (495) ألف شخص" 22٪ من السكان" يواجهون مستوياتٍ كارثيةً من انعدام الأمن الغذائي الحاد في المرحلة الخامسة، التي تواجه فيها الأسر نقصًا شديدًا للغذاء والتضور جوعًا، واستنفاد القدرة على المواجهة، حيث فقد ما لا يقل عن (34) شخصًا معظمهم من الأطفال حياتهم بسبب الجوع، كما جرى إدخال (113) مريضًا إلى المستشفيات بسبب سوء التغذية الحاد، كما أنَّ (557) ألف امرأةٍ في غزة يواجهن انعدام الأمن الغذائي الشديد (UN WOMEN، 2024).

وتعمَّد العدو منع وصول المساعدات الغذائية لسكان شمال قطاع غزة لأكثر من (6) أشهر متواصلة، مما أحدث مجاعة؛ وذلك بغرض الضغط على السكان لمغادرة مناطق سكناهم، مما ترتب عنه اضطرار السكان لأكل النباتات والأعشاب، وأكل طعام الطيور والحيوانات، حيث نتج عن ذلك العديد من الأمراض، أهمها الضعف الشديد للبُنية الجسدية والهزل، وعدم القدر على التنقل والحركة في عموم سكان شمال قطاع غزة ولجميع الفئات العمرية والجنسية عمومًا والأطفال على وجه الخصوص، كما قام الجيش الإسرائيلي بقتل (112) من الشباب الفلسطيني أثناء البحث عن الطعام في مجزرتين مروعتين على مفترق النابلسي ومفترق الكويتي (وزارة الصحة في غزة، 2024).

ح. فقدان الأمن المجتمعي: شهد قطاع غزة في فلسطين في حرب (2023) نزوحًا متكررًا للمدنيين، مما أدى إلى فقدان الأمن المجتمعي بنحوٍ كبير، حيث تعرَّضت مناطق سكنية واسعة للقصف والتدمير، مما أجبر الآلاف على مغادرة منازلهم بحثًا عن الأمان هذا النزوح المتكرر خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والنفسي بين السكان، حيث فقدت العديد من العائلات شعور الاستقرار والأمان؛ نتيجة فقدان الممتلكات وسبل العيش، مما زاد من تعقيد الوضع، وأدى إلى تآكل البُنية المجتمعية في غزة بنحوٍ غير مسبوق، حيث عدَّ بعضهم الفرار هو إستراتيجية البقاء للنهاية، وذلك بعد تعرضهم للنزوح المتكرر، حيث أصبح حوالي (1.9) مليون نسمة، أو (85 ٪) من سكان قطاع غزة قبل الحرب، نازحين داخليًا، بما في ذلك أشخاص نزحوا قرابة تسع أو عشر مرات منذ بداية الحرب، وتشير التقديرات إلى أنَّ نحو (100) ألف أسرةٍ تحتاج إلى دعمها بمأوى بنحوٍ عاجل (OCHA :2024).

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على وصف وبيان الظاهرة المراد دراستها، لتفسير الحقائق تفسيرًا علميًا، وقد استخدم الباحث أسلوب المقابلة الفردية الشخصية لعدد (60) من عينة الدراسة، لمعرفة ودراسة المشكلات الاجتماعية التي تواجههم في مراكز الإيواء والنزوح التي أجريت الدراسة عليها، وكذلك استخدم الباحث الملاحظة عبر المعايشة الفعلية، واعتمدت أساليب الدراسة استنادًا على ما طبقه العالم (راد كليف براون) في دراسة الانثروبولوجيا لجزر الاندمان في المحيط الهندي عام (1908م).

ثانيًا: مجتمع الدراسة: يتألف مجتمع الدراسة من النازحين قسرًا في مراكز الإيواء في شمال قطاع غزة.

ثالثًا: عينة الدراسة: وهي مكوَّنة من عينةٍ عشوائيةٍ من النازحين في مراكز الإيواء.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

من المقابلات التي قدمتها الدراسة، فقد خرجت مجموعة من النتائج والتوصيات والتي جاءت على النحو الآتي:

1. بيَّنت النتائج أنَّ النزوح القسري له الأثر السلبي الكبير على الحياة الاجتماعية للنازحين وعلى الأسَر المستضيفة، مما فرض عليهم روابط اجتماعية جديدة في المناطق التي نزحوا إليها.
2. إنَّ عملية النزوح المتكرر تسببت في تدهور الأوضاع الاقتصادية لجميع الأسَر، وكلفتهم الكثير جراء فقدانهم لأغراضهم المعيشية.
3. تعدُّ المشكلات والآثار الاجتماعية الناجمة عن عملية النزوح القسري، هي الأكثر سلبًا على المجتمع والفرد، حيث ظهرت حالات الترمل، والتيتم، والجوع، والفقر.
4. تعدُّ فئات النساء والأطفال كبار السن هي الفئات الأكثر تأثرًا بسبب عمليات النزوح القسري، خاصةً بعد فقدان الرجال الذين توكل لهم إعالة أسرهم.
5. أكدت الدراسة أنَّ فقدان المجتمع للخدمات البيئية، والصحية والنفسية، نتج العديد من الأمراض النفسية والصحية، وخاصةً الجلدية كشلل الأطفال، والجدري، والحمى الشوكية، كما نتج عدد كبير من الوفيات بسبب عدم توفر الخدمات والإسعاف الأولية.
6. تبين أنَّ عددًا كبيرًا من أفراد الأسر تعرض للصدمات والاضطراب النفسي قبل أثناء عملية النزوح القسري، حيث تعرَّضت للاستهداف المباشر، كما تعرَّض بعضهم للاكتئاب النفسي بعد فقدانهم بعض أفراد أسَرهم نتيجة التعرض للقتل.
7. قيدت الحرب حرية الناس بعد وضعهم في مخيماتٍ مؤقتة، وعرضتهم للقتل الممنهج في ظل تغييب عمل المؤسسات الإنسانية والحقوقية التي تعنى بحماية المدنيين أثناء الحروب والكوارث.
8. بيَّنت النتائج فقدان الأسَر للأمن الغذائي؛ نتيجة تدمير المحاصيل الزراعية، ومنع إدخال السلع الغذائية، مما نتج عنه مجاعة بين الأسَر، حيث ظهرت علامات النحافة والهزل على أجساد الناس نتيجة قلة الطعام والشراب.
9. بيَّنت الدراسة فقدان الأمن المجتمعي بعد فرض قوات الاحتلال سياسية التجويع وإغلاق المعابر، ما ترتب عليه من عمليات سرقة للمنازل والمحلات التاجرية، والتسلط على بعض الفئات الضعيفة، كما وصل الحال لقتل بعض الأفراد في المجتمع، وهذا كله في ظل تغييب الدور الحكومي والشرطة.
10. تبيَّن أنَّ الاحتلال الإسرائيلي تعمَّد تدمير المؤسسات التعليمية، رياض أطفال، ومدارس، وجامعات، مما تسبب في إيقاف المسيرة التعليمة كليًا في قطاع غزة.
11. أثر غياب دور المؤسسات التي تعني بالرعاية الاجتماعية بنحوٍ كبير، وخاصةً دور وكالة الأونروا، والمؤسسات الدولية، والحكومية، بعد فرض الاحتلال الإسرائيلي قيودًا عسكرية صارمة عليهم، وصلت لحد الاستهداف للمقرات وللأفراد العاملين فيها.

ثانيًا: توصيات الدراسة

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

في ضوء ما توصلت إليه النتائج، هناك مجموعة من التوصيات، وذلك على النحو الآتي:

1. ضرورة تطبيق إستراتيجية للتدخل المهني لتحقيق رعاية النازحين، بدعمٍ دولي، وتطوعي من قبل المؤسسات المختصة، والعمل وفق مساراتٍ بعيدة المدى لمواجهة مشكلاتهم الناتجة عن النزوح.
2. الاعتماد على السياسات الاجتماعية لتوفير الحلول العلاجية والوقائية بنحوٍ عاجل، وتعزيز فرص حصول الفئات المستهدفة على حقوقهم، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية لهم.
3. العمل على وضع برامج وخطط لتعزيز دور الجهات المعنية لتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق الأمن النفسي والاجتماعي، عن طريق مسارات الأمن والحماية، وتعديل سلوك النازحين، وبناء علاقةٍ وثيقةٍ بين المشرفين على مراكز الإيواء والنازحين، عبر تأصيل الانتماء والولاء والمسؤولية، وحماية الشباب والأطفال من الوقوع في الجريمة في ظل التقلبات التي يتعرض لها النازحون.
4. قيام الاختصاصيين الاجتماعيين بتعزيز دور الأسرة في المجتمع، والعمل على رفع مستواها عبر توفير الدعم النفسي واللوجستي لقيام الأسرة بأدائها الوظيفي.
5. تفعيل إستراتيجية تتبنَّى أساليب قائمة على خطط ومنظومات تتبنَّى القيم والأفكار والعادات الخاصة بمجتمع النزوح بدعمٍ مبني على أسلوبٍ يراعي خصائص المجتمع النازح، والسمات الثقافية والاجتماعية الجديدة لتقوية مشاعر الثقة والرضا.
6. ضرورة تبنِّي سياساتٍ تخطيطيةٍ وفق مساراتٍ منهجيةٍ مدروسةٍ لتقديم الدعم النفسي لمجتمع النزوح، عبر إنشاء وحدات الدعم النفسي في مراكز الإيواء أو خارجها، للحد من تداعيات الأثر النفسي الناجم عن عملية النزوح القسري وما ينتج عنه من أمراض (جسمية، عقلية، انفعالية) والعمل على دمجهم مع المحيط الاجتماعي.
7. ولكفاءة أداء الشباب في مجتمع النزوح، يجب دعم وتمكين النازحين من قبل الأطراف الفاعلة عبر إدخال تغييراتٍ أساسيةٍ في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعن طريق توسيع فرص مشاركة الشباب الفاعل وانخراطهم في صنع القرار، وتعزيز قدراتهم لتوفير فرص عمل، وترسيخ أسس العدالة وتكافؤ الفرص.
8. قيام الاختصاصيين بالمساعدة لتوفير الأمن الغذائي للنازحين، عبر التواصل مع المانحين والمتبرعين من سلةٍ غذائية، أو مياهٍ نظيفةٍ للشرب أو الاستحمام، وكذلك توفير الحليب والحفاظات للأطفال، خاصة بعد تعرض النازحين لسياسة التجويع والإبادة الجماعية.
9. المشاركة الفعَّالة في وضع إستراتيجيةٍ تتبنَّى توفير السكن للحفاظ على كرامة الأسَر النازحة، والعمل على المشاركة والتشبيك مع المؤسسات لإعادة إعمار المنازل التي تعرضت للهدم نتيجة القصف.
10. تفعيل دور الاختصاصيين في مجال الخدمات الطبية لتقديم الرعاية الاجتماعية للمصابين إثر القصف، وخاصةً الذين يتعرضون لإصاباتٍ خطيرةٍ أو الذين يفقدون معظم أبنائهم، وكذلك العمل على توفير حجراتٍ طبيةٍ وصحيةٍ داخل مراكز الإيواء لتقديم الخدمات الصحية للنازحين.

11. ضرورة العمل على تفعيل الدور الارشادي للاختصاصيين، وتفعيل المسيرة التعليمية في مراكز الإيواء عبر التشبيك مع المؤسسات التي تعنى بذلك، والاهتمام بفئة الطلاب الذين تعرضوا للنزوح القسري، سيما أنَّ معظم النازحين من فئة الطلاب في المرحلة الدنيا والمتوسطة.

12. على الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في المجال الإنساني التواصل مع المؤسسات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان لتوفير الحصانة والمراقبة الدولية لمراكز الإيواء بعد تعرض هذه المراكز للقصف والإبادة الجماعية.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

المراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

إبراهيم، ق. ع. (2013). نحو تصور مقترح لأدوار أخصائي الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية الدولية في مجال الرعاية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

أبو المعاطي، م .(2003). *الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية أسس نظرية – نماذج تطبيقية* (ط. 2). مكتبة الشرق.

بركات، و .(2007). *التدخل المهني مع المجتمعات*. قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البحرين.

حمد ، م. ع. (2023). الاستقرار المجتمعي وأزمات الأسر النازحة في مخيمات بزيبز دراسة ميدانية في قضاء العامرية. *مجلة نسق، 39*(5)، 298-331.

الحمدان، ي. ع. ي.، وآخرون. (2022). جريمة التهجير القسري في القانون الدولي المعاصر وتمييزها عن غيرها. *مجلة جامعة تكريت للحقوق، 7*(1)، 550.

حنونة، ج. ج .(2020). *مشكلات الأسر النازحة إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2014* (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

رجب، إ. ع. (1983). بعض نظريات العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها في مشروعات المجتمع. في *نماذج ونظريات تنظيم المجتمع* (الكتاب الثاني).

رديف، س. م.، وآخرون. (2022). الألم النفسي للمرأة أثناء النزاع وخلال النزوح. *مركز البحوث النفسية، 33*(1)، 328.

الرفاعي، ع .(2019). *أساليب التدخل في الخدمة الاجتماعية: نظرية وتطبيق*. دار الفكر العربي.

زيدان، م. (2021). النزوح القسري: الأسباب والآثار الاجتماعية. *مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية*، (5).

سليمان، ح. ح.، وآخرون .(2005). *الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة*. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

سليمان، ع. ع. (2016). التدخل المهني بطريقة خدمة الفرد للتخفيف من حدة المشكلات المرتبطة باضطراب القلق الاجتماعي لدى عينة من الطلاب المراهقين. *مجلة كلية التربية-جامعة الأزهر، (70)*، 575.

الشمري، ع. م .(2016). *نزوح السكان دراسة تفصيلية شاملة* (ط. 1). دار الضياء للنشر.

عبد الحليم، إ. ح. (2023). أدوار الاختصاصي الاجتماعي الممارس العام في مجال رعاية كبار السن باستخدام إستراتيجيات الممارسة المهنية وتصور مقترح لتقليل الأخطاء المهنية. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية- جامعة الفيوم*، (18).

عبد الله، ع. ع. ع. ع. (2021). رؤية مستقبلية لتطوير آليات العمل مع الجماعات في التعامل مع الأطفال ضحايا النزاعات السياسية. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، *3*(53)، 685-772.

عثمان، ح. (2005). *التوافق النفسي والاجتماعي لدى النازحين الشباب 16-20، ولاية النيل الأبيض* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان.

عليوي، ف. م. (2020). الآثار الاجتماعية والتربوية والنفسية للهجرة القسرية ودور الاحتلال والإرهاب في تشظي الهوية الوطنية- مخيمات النزوح (كروك، سليمانية، أربيل) أنموذجاً. *مجلة آداب الفراهيدي*، *12*(42)، 296-320.

فهمي، س. م. (2003). *أدوار المرأة الريفية في التنمية تجارب مصرية وعربية رائدة*. المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية.

فهمي، م. س. (2001). *مدخل في الخدمة الاجتماعية*. المكتب الجامعي الحديث.

قزيز، ع. (2024). الحرب على غزة أبعاد الأمن الإنساني. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات الإستراتيجية*، نشرة دورية، 2.

لامبرت، ل. (2024). الحرب على غزة أبعاد الأمن الإنساني. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات الإستراتيجية*، نشرة دورية، 2. متاح على: www.dohainstitute.org

المفتي، أ. م. (2009). *تصور مقترح لتفعيل أدوار الممارس العام في الخدمة الاجتماعية للتعامل مع مشكلات الأسر بالمخيمات الفلسطينية* (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة حلوان.

ميدان، س. أ.، وآخرون. (2019). الآثار المترتبة على عملية النزوح الداخلي. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، *8*(30)، 90.

ثانيًا: المصادر والمراجع الإنجليزية

Caradon, C., et al. (2023). What is the impact of forced displacement on health? A scoping review. *Health Policy and Planning, 38*(3), 394–408.

Drachmann. (2005). *Pine: Effective of welfare practice with children and families, refugees and migrants.*

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC). (2020). *Global report on internal displacement.* Retrieved from https://www.internal-displacement.org

Milne, J. (2015). *Questionnaires: Advantages and disadvantages.* Learning Technology Dissemination Initiative.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i2.2589

Lasater, M. E., et al. (2023). Psychosocial support interventions in the context of forced displacement: A systematic review and meta-analysis. *Journal of Migration and Health, 7*, 100168.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2024). *Humanitarian situation update #194 | Gaza Strip [EN/AR/HE].*

Verme, P., & Schuettler, K. (2021). The impact of forced displacement on host communities: A review of the empirical literature in economics. *Journal of Development Economics, 150*, 102606.

Saleebey, D. (2012). *The strengths perspective in social work practice.* Pearson Education.

UN Women. (2024). *At least 557,000 women in Gaza are facing severe food insecurity.*

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (2022). *Global trends: Forced displacement in 2021.* Retrieved from https://www.unhcr.org

Ramírez, V. (2021). Moving with risk: Forced displacement and vulnerability to hazards in Colombia. *World Development, 144*, 105482.

Walsh, F. (2006). *Trauma and resilience: A handbook of practice.* Guilford Press.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

منظمة الصحة العالمية إقليم الشرق المتوسط. (2024). ***مركز وسائل الإعلام***. Retrieved from https://www.emro.who.int/ar/media/news .

وزارة الصحة الفلسطينية - غزة. (2024). Retrieved from https://www.aa.com .

منظمة الصحة العالمية. (2024). ***قصص إنسانية***. Retrieved from https://news.un.org/ar/story .

الأمم المتحدة - فلسطين. (2024). **حذر تقرير دولي من استمرار المخاطر العالية لحدوث مجاعة بأنحاء قطاع غزة في ظل استمرار الصراع والقيود المفروضة على الوصول الإنساني**. Retrieved from https://palestine.un.org/ar .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PEBS). (n.d.). ***دولة فلسطين***.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). (2024). ***نشرة الاقتصاد الفلسطيني***.